

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الحقوقية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/١٦٥٠

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود

وعضوية القاضيين السيدين

بسام العتوم ، فوزي العمري

المميز : شبيب مفضي أبو ستة أبو ندي / وكيله المحاميان حسين

القيسي ومحمد الشروش .

المميز ضده : المحامي العام المدني - بالإضافة لوظيفته .

بتاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٠٠ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر من

محكمة استئناف حقوق عمان بالقضية رقم ٢٦ / ٢٠٠٠ فصل ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٠

والقاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق الطفيلة رقم

٤٥٨ / ٩٩ فصل ٣٠ / ١١ / ٩٩ وبنفس الوقت رد دعوى المستأنف عليه مع

تضمينه الرسوم والمصاريف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١ - أخطأت محكمة الاستئناف باستخلاص النتيجة من الوقائع الثابتة في

الدعوى خاصة كتاب مدير مكتب الأحوال المدنية في محافظة مادبا والتي يقر فيه

بوجود الخطأ .

٢ - أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أن جميع البيانات المقدمة في هذه الدعوى بما في ذلك قرار اللجنة الطبية اللوائية أثبت أن المميز من مواليد عام ٤٢ .

٣ - خالفت المحكمة القانونية بقوله أن المستأنف لم تبين أي خطأ في التبليغ عن ولادته في حين أن كتاب مدير الأحوال المدنية بمادبا أمر بوقوع الخطأ .

٤ - إن دفتر عائلة المميز المشار إليه في القرار المميز والمتضمن التاريخ الصحيح لولادة المميز وكذلك جواز سفره وكذلك كتاب الأحوال المدنية جميعها بيانات رسمية ولا يطعن فيها إلا بالتدوير .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة تجد المحكمة أن واقعة هذه الدعوى تتمثل في شبيب مفضي أبو ستة أبو وندي قد أقام الدعوى رقم ٤٥٨ / ٩٩ لدى محكمة صلح حقوق الطفيلة ضد المدعى عليهم .

١ - المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته .

٢ - أمين سجل مدني مادبا بالإضافة لوظيفته .

٣ - ضابط تعبئة مادبا بالإضافة لوظيفته .

يطلب فيها تصحيح قيد ولادته حيث ورد خطأ في دفتر العائلة له أنه من مواليد ٢ / ٤ / ١٩٤٠ والصحيح أنه مواليد سنة ١٩٤٢ .

بعد أن استكملت المحكمة إجراءات المحاكم قررت بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٩٩
تصحيح تاريخ ولادة المدعي حسبما طلبك في لائحة دعواه .

لم يقبل المحامي العام المدني بالقرار المذكور فطعن به لدى محكمة استئناف معان والتي
قررت في القضية رقم ٢٦ / ٢٠٠٠ تاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٠ رد دعوى المدعي .

لم يرتض المدعي بالقرار الصادر عن محكمة الاستئناف فطعن به تمييزاً .

وبالنسبة لأسباب التمييز جميعها تمد المحكمة وفيما يتعلق بالسبب الأول أن كتاب محكمة
صلح مادبا المبرز م / ٢ لم يرد فيه أن المدعي من مواليد سنة ١٩٤٢ وأن تم تصحيح اسمه
بالقضية رقم ١ / ٨١ من نايف إلى شبيب وتم تعديل تاريخ ولادته بحيث أصبح
٢ / ٤ / ١٩٤٠ واحتصل بناء على ذلك على شهادة ولادة رسمية باسم شبيب ماضي أبو ستة
أو وندي وأنه من مواليد ٢ / ٤ / ١٩٤٠ مما يعني أنه ما ورد بهذا القرار قد اكتسب الدرجة
القطعية لا يجوز إثارته أمام المحاكمة مرة أخرى لسبق الفصل فيه بقرار محكمة حاز قوة
القضية المقضية ما يجعل هذا السبب غير وارد على القرار المميز ومستوجب الرد .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز فإن ما جاء بردنا على السبب الأول فيه الرد الكافي على
ما جاء بهذه الأسباب لأنه لا داع لبحت مضمونها على ضوء ما توصلت إليه محكمتنا في الرد
على السبب الأول ولذلك تقرر الالتفات عما جاء بها .

وعليه ولعدم ورد أسباب التمييز على القرار المميز تقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز
وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٠

القاضي المترس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ن ب